

## المجلس التشريعي يرفض مشروع السلطة المقدم لمجلس الأمن الدولي ويدعو عباس لوقف المراهنات السياسية الخاسرة والشروع الفوري في تطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية ويطالب الفصائل بالرد على تنازلاته الخطيرة



حذر المجلس التشريعي الفلسطيني من انفجار الأوضاع الراهنة في قطاع غزة بسبب استمرار الأوضاع الكارثية الناجمة عن الحصار وعدم الوفاء بملف إعادة الإعمار وعدم تطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية، داعياً السيد محمود عباس إلى وقف المراهنات السياسية الخاسرة وتفعيل المقاومة بكافة أشكالها والعمل على تطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية.

وأكد المجلس التشريعي - خلال جلسة خاصة عقدها الأربعاء (٢٨ يناير) بهدف مناقشة تقرير اللجنة السياسية بالمجلس حول المشروع المقدم لمجلس الأمن من قبل السلطة لإنهاء الاحتلال - أن المشروع يشكل استمراراً لمسلسل التنازلات المجانية للسيد عباس، داعياً القوى والفصائل الوطنية لبحث البدائل للرد على هذه التنازلات الخطيرة. وشدد أعضاء المجلس التشريعي على أن المشروع عبارة عن كارثة أكبر من أوصلو ويفرط بالقدس وحق عودة اللاجئين، مشيرين إلى أن نية السلطة تقديم مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يشكل استنساخاً للفشل وتكريساً للتفرد بالقرار السياسي الفلسطيني بالنظر لأن المشروع الجديد من المتوقع أن يكون أكثر تهاوناً بالتوازي الفلسطينية وذلك بغية استرضاء الجهات الدولية والولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

### 4-6

## لجنة القدس بالتشريعي تلتقي وزير العدل وتتفق على إصدار كتاب بقوانين القدس



التقت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي بوزير العدل سليم السقا، أمس، حيث اتفق الطرفان على إصدار كتاب خاص بكافة القوانين التاريخية المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى. وأكد مقرر لجنة القدس د. يوسف أبو حلبية أن اللقاء مع وزير العدل يأتي في إطار تفعيل البعد القانوني المتعلقة بقضية القدس من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات الصهيونية بحق المدينة والمقدسات والتركيز على البعد القانوني، وكذلك العمل على تفعيل وحدة القدس في وزارة العدل.

من ناحية رحب وزير العدل د. سليم السقا بنواب التشريعي في

## نواب الضفة ينتقدون أداء الأجهزة الأمنية ويحملونها المسؤولية عن اختطاف مواطنين من رام الله وطوباس

## لجنة الرقابة العامة تلتقي مع ممثلين عن اللاجئين القادمين من سوريا

## اللجنة الاقتصادية تعقد جلسات استماع لوكيل وزارة الاقتصاد وسلطة الطاقة والهيئة العامة للبترول

### 7

تأصيل تاريخي قانوني للحق الفلسطيني والاسلامي في مدينة القدس وطابعته في كتاب خاص، وقد أبدى الوزير موافقته المبدئية على المقترح والبدء في تشكيل لجنة لمتابعة هذا الموضوع. وتعتبر هذه الزيارة الثانية للجنة القدس والأقصى برئاسة مقرر اللجنة د. يوسف أبو حلبية وعضوها د. خميس النجار مع وزراء من حكومة التوافق الوطني، في إطار تفعيل قضية القدس بالتعاون مع الوزارات الحكومية، وقد كانت الزيارة الأولى لوزيرة المرأة هيفاء الأغا.

الهجمة الصهيونية عليها. وأكد السقا أن وزارته ستعمل في المرحلة القادمة على رصد كافة الجوانب القانونية المتعلقة بمدينة القدس، وتقديم النصح والمشورة للحكومة فيما يتعلق بقضايا الانتهاكات الصهيونية للمدينة والمقدسات، وما يمكن فعله تجاه تقديم دعاوى في المحاكم الدولية لوقف هذه الاعتداءات. واقترح النائب أبو حلبية على الوزير البدء بتجميع قاعدة بيانات لكافة القوانين الخاصة بالقدس، وبذل الجهد لثبيت

الوزارة، مؤكداً على وجوب التعاون بين المجلس التشريعي ووزارة العدل في المرحلة القادمة، ومشيراً في الوقت ذاته إلى أهمية القدس كقضية محورية تجتمع عليها كل الأطياف الفلسطينية. ولفت الوزير خلال لقائه بالنواب إلى الجهود التي تبذلها حكومة التوافق في إطار دعم مدينة القدس وأهلها، ورصد دعم مادي ومعنوي متواصل للمدينة ومؤسساتها، وذلك في إطار المحافظة على الوجه العربي والإسلامي للمدينة في مواجهة



وجه لهم دعوة لزيارة غزة

## التشريعي يثمن مواقف برلمانيين أوروبيين

## بتعليق اتفاقية الشراكة بين أوروبا وإسرائيل

ودعا المنتديات والاتحادات البرلمانية الدولية بأن يكون لها مواقف مشابهة لخطوة البرلمان الأوروبيين الأوروبيين من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني للخلاص من الاحتلال العنصري.

وطالب بحر البرلمان الأوروبي باتخاذ كافة الخطوات التي من شأنها وقف انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي، وإجباره على احترام حقوق الإنسان، والكف على ممارسة سياسة العقاب الجماعي تجاه المواطنين الفلسطينيين.

من الجدير ذكره أن ثلاثة وستين نائباً من البرلمان الأوروبي ينتمون لأكثر خمسة أحزاب في أوروبا، طالبوا ممثلة السياسة الخارجية فيدير كا موغريني بتعليق اتفاقية الشراكة بين أوروبا و"إسرائيل"، لارتكاب الأخيرة مجازر في غزة أودت بحياة ٢٣٠٠ فلسطيني الصيف الماضي.

ثمن الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة مواقف ثلاثة وستين نائباً في البرلمان الأوروبي طالبوا بتعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودولة الاحتلال.

مؤكد أن مطالبة النواب الأوروبيين خطوة على طريق محاسبة الكيان على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية كافة تؤكد انتهاك دولة الاحتلال للقانون الدولي الإنساني، وارتكابها لجرائم حرب في غزة.

ودعا بحر هؤلاء البرلمانيين لزيارة المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل توطيد العلاقة، واستضافتهم في جلسة خاصة لمناقشة تداعيات الحصار والأبعاد القانونية لحصار قطاع غزة، وانتهاكات الاحتلال لحقوق المواطنين الفلسطينيين.

## رئاسة التشريعي: قرار المحكمة المصرية

## لا قيمة له ومخالف لقواعد القانون الدولي

الجهاد والمقاومة وروح النضال والاستشهاد لدى كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية حتى تحقيق النصر ودحر الاحتلال بإذن الله. ولفت بحر إلى أن زج كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية في الشأن المصري الداخلي لا يعبر عن حكمة قومية في مواجهة

الأزمات التي تعصف بالوضع المصري الداخلي، مشدداً على ضرورة إبداء الاحترام والتقدير الكامل لكتائب القسام والمقاومة الفلسطينية لدورها الفاعل في إطار مقاومة الاحتلال وإنجاز الحرية والاستقلال لشعبنا الفلسطيني ومواجهة المشروع الصهيوني الذي يستهدف الأمة جمعاء.

ودعا بحر السلطات المصرية إلى الالتفات إلى الجرائم الصهيونية التي ترتكب بحق شعبنا الفلسطيني والعمل على إذانتها ومواجهتها بكل الوسائل الممكنة ودعم التوجهات والسياسات الرامية إلى محاسبة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية، وخصوصاً في ظل جرائم الحرب التي ارتكبتها الاحتلال خلال حرب العصف المأكول مؤخراً، بدلاً من توجيه الاتهامات المفبركة إلى كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية وإدارتها ضمن المنظمات الإرهابية.

وأضاف بحر أنه لا يمكن بحال مقارنة كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية التي تقاوم الاحتلال وتدافع عن شرف وكرامة الأمة جمعاء بالاحتلال الصهيوني الذي يرتكب المجازر ويمارس القتل صباح مساء.

أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس الفلسطيني بالإنابة، أن قرار محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بإدراج كتائب القسام ضمن المنظمات الارهابية، لا قيمة له من الناحية القانونية ومخالف لأبسط قواعد القانون الدولي.

وقال بحر في تصريح صحفي صدر مؤخراً أن القرار يعتبر انتهاك لأحكام القانون الدولي التي تشرع للشعوب المحتلة مقاومة الاحتلال، ومخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي الانساني الذي يعتبر أن المقاومة حق مشروع للشعوب المحتلة وهذا ما اكدته القرارات الاممية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير. وأضاف "أن القرار سياسي بامتياز ويتنافى مع أبسط القوانين المصرية ومع كل الشرائع والقوانين الدولية".

ودعا بحر السلطات المصرية إلى إلغاء وسحب القرار فوراً كونه يسيء إلى العلاقات الفلسطينية المصرية ويؤثر جوهرياً على مستقبل العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين المصري والفلسطيني.

وأشار بحر إلى أن هذا القرار يتساقق مع مخططات الاحتلال الصهيوني الذي شنّ حروباً مسعورة طيلة السنوات الماضية ابتغاء محاصرة وتدمير وتفكيك بنى وتجفيف منابع كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية، مؤكداً أن هذا القرار لن يؤثر مطلقاً على إرادة

خلال كلمة ألقاها بحفل تخريج الضباط

## بحر يشيد بجهود الداخلية في غزة وينتقد أداء الأجهزة الأمنية في رام الله



يأتي لأن شعب فلسطين يتمسك بالدين والعقيدة والثوابت، ويرفض التنازل ويدعم المقاومة. ووجه بحر حديثه للرئيس محمود عباس ورئيس وزراء حكومة الوفاق رامي الحمد لله قائلاً: "ليس الطريق لاسترداد الحقوق وإنهاء الاحتلال التوجه لمجلس الأمن، وتقديم مشاريع فاشلة تفرض بحق العودة وبالمقدسات، بل تكون ببناء أجهزة أمنية شرطية على عقيدة إيمانية صحيحة".

منوها إلى أن التنسيق الأمني الذي تقوم به الأجهزة الأمنية في رام الله هو تبادل وظيفي مع الاحتلال، ولا يمت للعقيدة والانتماء للوطن بشيء، مشدداً على أن الاتفاقيات الهزيلة مع الاحتلال مثل أوسلو لم تجلب للشعب الفلسطيني سوى الخراب والدمار، وتمخض عنها بناء أجهزة أمنية تلاحق المقاومة. من جهته أشار وكيل وزارة الداخلية في غزة كامل أبو ماضي إلى أن الوزارة تعتمد على المنهج الإسلامي في تأصيل عمل رجل الشرطة، مؤكداً أن أبناء وزارة الداخلية من الشرطة والأمن هم خدم للشعب الفلسطيني.

خلال استقباله النائب الأردني الدائمة

## د. بحر: غزة على حافة الانفجار في ظل تأخر الاعمار



الاقليمية والأردنية المبدولة من اجل إعادة اعمار القطاع، مشيراً إلى أنه تم تشكيل الهيئة العربية للإغاثة والتنمية لدعم الشعب الفلسطيني. وشدد على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص الفلسطيني في المشاركة بالتخلص من الأزمات التي يمر بها القطاع، مستعرضاً الجهود المبذولة لإنشاء مستشفى جديد في محافظة رفح.

الجهات الدولية والمعنية بتدارك الأمور والأوضاع في قطاع غزة قبل الوصول إلى هذه المرحلة. وأشار بحر إلى أن الأوضاع في قطاع غزة قاسية جداً في ظل إغلاق المعابر وتصاعد أزمة الكهرباء، مطالباً عباس برفع يده عن الجهود المبذولة لإعادة اعمار القطاع وحل الأزمات العديدة التي يعاني منها القطاع. من جهته استعرض النائب الدائمة الجهود

أكد الدكتور احمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة أن غزة على حافة انفجار في ظل تأخر الاعمار وتشديد الحصار على القطاع.

وقال بحر خلال استقبال النائب الأردني محمد الدوايمة إن الأوضاع في قطاع غزة تتجه نحو الانفجار والغيان بسبب العراقل الإسرائيلية والدولية وبعض الأطراف المحلية لإعادة الاعمار، مطالباً

## د. بحر: مطالبة اتحاد البرلمانات الإسلامية بمحاسبة إسرائيل نتاج تواصل التشريعي مع برلمانات العالم

وأضاف: "نتمنى أن تقوم كافة الاتحادات البرلمانية الدولية والعربية بأخذ قرارات و توصيات في ذات الإطار، بحيث تساعد هذه البرلمانات المجلس التشريعي الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية على محاسبة وملاحقة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني".

الأخرى، وهذا يؤكد أن قضيتنا إذا ما تم تعميمها بشكل جيد والتواصل مع الجهات المختصة، ستكون أمام تحقيق مكاسب تجاه تبني قضايا الشعب الفلسطيني من قبل اتحادات وبرلمانات عربية ودولية أخرى والبدء بتحريك دعاوى ضد الاحتلال بسبب جرائمه.

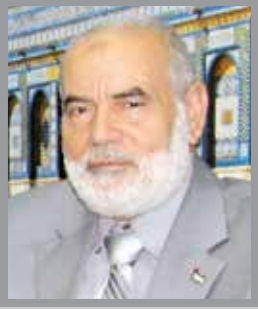
على قطاع غزة إلى المجلس التشريعي، والذي تم ترجمته إلى اللغة الانجليزية وإرساله إلى الاتحادات والبرلمانات العربية والدولية. مشدداً على أن خطوة البرلمانات الإسلامية هي خطوة أولى، ونتوقع أن تكون هناك قرارات وتوصيات من البرلمانات والاتحادات

البيان الختامي لاجتماع اتحاد البرلمانات الإسلامية باسطنبول والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، مشيراً إلى أنها جاءت في إطار الرسائل التي وجهتها رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني لهذه البرلمانات والاتحادات، والتي كان آخرها التقرير الذي قدمته اللجنة الاقتصادية حول آثار الحصار

أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن مطالبة اجتماع اتحاد البرلمانات الإسلامية بمحاسبة "إسرائيل" على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني جاء نتيجة الجهد المتواصل للمجلس التشريعي مع تلك البرلمانات والاتحادات. وثمان د. بحر التوصيات الواردة في



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## محكمة الأمور المستعجلة... متقلبة ومتساوقة

لا يمكن -بحال- وصف قرار محكمة الأمور المستعجلة في مصر حول إدراج كتائب القسام ضمن المنظمات الإرهابية إلا كونه أخطر وأظلم قرار اتخذ بحق أشرف وأنبيل ظاهرة عرفها العالم وعرفها التاريخ الحديث.

لا يستطيع، أيا كان، تشويه دور وقدر ومكانة المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها كتائب القسام، والإساءة إليها، فالدور المحوري والجهد المشرق الذي تضطلع به المقاومة الفلسطينية الباسلة في إطار مقاومة الاحتلال الصهيوني ومجابهة مشروعه الفاشم على أرضنا الفلسطينية لا يخفى على أحد، ولا ينكره إلا جاهل جهول أو حاقد حقود أعمى بصره وبصيرته عن رؤية الحق المبين.

لقد صُدمنا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني، كما صُدم كل أبناء شعبنا وأمتنا، لهذا القرار الجائر الذي يشكل إساءة بالغة للعلاقات الفلسطينية المصرية، وخطراً داهماً على مستقبل التواصل الأخوي بين الشعبين الشقيقين: المصري والفلسطيني، عدا عن كونه قراراً سياسياً بامتياز، وانتهاكاً فاضحاً لكل قواعد ومعايير القانون الدولي الذي يكفل للشعوب حق مقاومة الاحتلال بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة.

بين يدي ما حدث مقارنة بين قرار محكمة الأمور المستعجلة المصرية ضد كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية وبين قرار الاتحاد الأوروبي الذي رفع حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية مؤخراً، وها هنا يصعب تصديق قيام محكمة بلسان عربي وعضوية عربية بإدانة وتشويه المقاومة الفلسطينية وبين الاتحاد الأوروبي الذي لا يرتبط مع المنطقة العربية بصلات الدين والتاريخ والجغرافيا والمصير المشترك!

إن قرار المحكمة المصرية بإدانة كتائب القسام واعتبارها منظمة إرهابية هو إدانة وتشويه وإساءة للمقاومة الفلسطينية ككل، ولكافة فئات وشرائح وقطاعات وتيارات أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية، إذ أن كتائب القسام حين تقارع العدو الصهيوني وتواجه المشروع الصهيوني العنصري فإنها تفعل ذلك نيابة عن الأمة جمعاء كونها رأس الحرية ومقدمة ركب المقاومة والتمسدين للهيمنة والعدوان الصهيوني الذي يستهدف المنطقة العربية والإسلامية قاطبة. ولعل أسوأ ما حملته القرار المصري أنه يتجاهل كافة الأدلة والبراهين والشواهد القطعية التي أكدت جميعها على سلامة وبراءة كتائب القسام من أي تفاصيل ذات علاقة بالشأن المصري الداخلي، وخصوصاً أن قيادات حركة حماس التقت مرات عديدة بقيادات جهاز المخابرات المصري واستفسرت منها عن أسباب الحملة الظالمة التي تشنها بعض وسائل الإعلام المصرية ضد حركة حماس وكتائب القسام، وما يثار من أسماء لبعض القادة والكوادر التابعة للمقاومة، فما كان منها إلا الرد بأن ذلك كله محض فبركات إعلامية لا أكثر وأن حماس بريئة من تلك الاتهامات، وأن التحريض الإعلامي لا يمكن أن يشوه الحقيقة أو يؤثر على طبيعة العلاقات الرسمية والشعبية بين الشعبين الشقيقين: المصري والفلسطيني.

إننا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني، وباسم شعبنا الفلسطيني، وانطلاقاً من موقعنا الفلسطيني وواجبنا الوطني تجاه شعبنا ووطننا وقضيتنا، ندعو السلطات المصرية إلى إلغاء وسحب قرار محكمة الأمور المستعجلة فوراً، والعمل على معالجة كافة الآثار والتداعيات المترتبة عليه، والمبادرة إلى تصحيح مسار العلاقة الخاطئة مع قطاع غزة وحركة حماس عبر رؤية متوازنة تعتمد على الالتحام مع قيم وثوابت الأمة بديلاً عن التساوق مع رؤى ومخططات وسياسات الاحتلال الصهيوني.

لقد بلغت معاناة شعبنا الفلسطيني جراء الحصار المفروض منذ ثماني سنوات مبلغاً يستعصي على الوصف والتشخيص، ولا يخفى أن استمرار إغلاق معبر رفح يشكل حلقة من أهم وأخطر حلقات الحصار بما لا يمكن تفهمه أو تجرعه أو تبريره بأي حال من الأحوال.

فهل نشهد حكماً مصرية جامعة في التعامل مع الملف الفلسطيني، وخصوصاً ملف العلاقة مع قطاع غزة، بما يتجاوز عن كل الإشكاليات القائمة ومن بينها قرار محكمة الأمور المستعجلة الأخير، وذلك استجابة لمصلحة الشعبين وهذا ما نتمناه، أم أن السياسة المصرية سوف تبقى على ما هي عليه بما يحمله ذلك من مخاطر كبرى تمس حاضر ومستقبل الأمة جمعاء؟!

## لجنة الرقابة العامة تعقد اجتماعاً

## مع هيئة التنسيق المشتركة للاجئين السوريين



من قدم لنا أي مساعدة وعلي رأسهم رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية الذي قدم منحة مالية لكل بقيمة ٥٠٠ دولار لكل عائلة من عائلات سوريا وألف دولار لكل عائلة قادمة من ليبيا، ولكن في فترة الحرب وجدنا أنفسنا لوحدنا ونحن نعيش الآن في حالة انعدام الوزن".

كما طالبت عضو هيئة التنسيق دولت المصري تمكين فرد من كل أسرة في فرصة عمل ثابتة سواء كانت وظيفة أو عقد عمل دائم وتأمين سكن للعائلات المذكورة، ومساعدة الطلاب الجامعيين في إكمال مسيرتهم التعليمية بالمساهمة في رسومهم الدراسية، والحصول على تأمين صحي يكفل رعاية جيدة للأسر اللاجئين.

من جهتها وعدت النائب هدى نعيم بالعمل على حل مشاكلهم من خلال تجزئتها في ملفات والتوجه لجهات الاختصاص في كل ملف للإسراع في العمل والإنجاز.

مبيناً أن غزة هي البوابة التي فتحت ذراعيها المكلومة واحتضنت عائلات تعدادها (٣٨٥) عائلة من سوريا وليبيا واليمن بعد استنفاد سبل اللجوء إلى أي مكان آخر.

واستهجن العمالي تعامل الوكالة مع هذا الملف قائلاً: "ما زالت وكالة الغوث تعاملنا على أننا لاجئين من سوريا وتارة تعاملنا كلاجئين من غزة بهدف التهرب من دفع مستحققاتنا المالية، حيث أن كافة اللاجئين القادمين قدموا أوراقهم للوكالة بهدف التوظيف بحكم أنهم خريجين جامعات إلا أنه لم يتم توظيف أحد وبقيت الأمور كما هي تحت إطار الوعود، ونؤكد أن الوكالة تتعامل معنا بالدرجة الأولى من خلال منطلق سياسي".

وأضاف العمالي هناك ٥٠ عائلة غادرت غزة ومنها من ماتت في عرض البحر، ولقد أصبحنا مادة دسمة للبحث والإعلام لكن دون نتيجة إيجابية، وبالرغم من ذلك نشكر كل

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي اجتماع مع ممثلين عن هيئة التنسيق المشتركة للاجئين السوريين في قطاع غزة للاستماع لمشاكلهم ومناقشتها والعمل على حلها، وذلك بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، والنواب هدى نعيم، وعبد الرحمن الجمل.

وافتح النائب العبادسة اللقاء مرحباً بأعضاء هيئة التنسيق المشتركة للاجئين من الدول العربية في غزة لا سيما سوريا، معرباً عن تضامنه مع معاناة الأخوة اللاجئين والسوريين من أصول فلسطينية الذين هاجروا إلى غزة عقب الأحداث التي دارت في سوريا وبعض البلدان العربية.

من جهته استعرض رئيس هيئة التنسيق عاطف العمالي أهم المشاكل التي يعاني منها اللاجئين العرب في قطاع غزة، والمتهملة في السكن والتأمين الصحي، وجوازات السفر، والرسوم الجامعية.

## اعتبروه تصعيداً خطيراً

## نواب الضفة يحملون الأجهزة الأمنية

## مسئولية اختطاف مواطنين من الضفة

سواء كان بالضفة أو غزة، وتم تناول موضوع قضية طلاب جامعة بيرزيت المعتصمين داخل الحرم الجامعي لأكثر من أربعين يوماً، وجاء اعتصامهم رفضاً للاعتقال السياسي وحق الطلاب في إكمال دراستهم بسبب ملاحقتهم من قبل الأجهزة الأمنية، وضرورة تحرك الهيئة للدفاع عنهم وزيارتهم والاستماع لهم، كما طرح النواب قضية اختطاف السيد ناجح عاصي في رام الله والسيد نادر صوافطة في طوباس، وضرورة متابعة هذا الملف وكشف الجناة ومتابعة الأمر مع الجهات المختصة.

وتناول وفد النواب المكون من (د.أيمن دراغمة، محمد طوطح، وأحمد عطون) آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وانتهاكاتها.

وأهاب النواب بكل الجهات والشخصيات المسؤولة لوضع حد لكل هذه الجرائم التي ترتكب بحق أبناء شعبنا والكشف عن مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة، داعين المؤسسات الحقوقية والفصائل الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني أن تعلني صوتها لوقف هذه الممارسات الغريبة والشاذة عن أخلاق شعبنا.

**زيارة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**  
إلى ذلك زار وفد من أعضاء المجلس التشريعي بالضفة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مدينة رام الله، وكان في استقبالهم رئيس الهيئة د. أحمد حرب، والسيدة رندة سنيورة، والمحامي غاندي. حيث تم بحث موضوع الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية، وأكد النواب على أهمية ضرورة احترام حقوق الإنسان

دان نواب الضفة الغربية بشدة عمليات الخطف التي حدثت مؤخراً بحق المواطنين ناجح عاصي من رام الله، ونادر صوافطة من محافظة طوباس على يد بعض المتنفذين في الأجهزة الأمنية، معتبرين هذا التصرف تصعيداً خطيراً يهدد النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية ويثير الفتنة ويفسح المجال للعابثين بأمن الوطن والمجتمع أن يمارسوا دورهم في الفساد بين فئات المجتمع الفلسطيني وفصائله.

وحمل النواب السلطة وأجهزتها الأمنية المسؤولية الكاملة عن حماية المواطنين المختطفين، مطالبين بوضع حد للعابثين بأمن المجتمع من داخل الأجهزة الأمنية، وأشار النواب لأن أبو مازن هو من يتحمل المسؤولية عن كل تصرفات أبناء الأجهزة الأمنية الذين يروعون المواطنين في الضفة.



في إطار جلسة عقدها التشريعي لمناقشة م

# المجلس التشريعي يدعو عباس لوقف المراهنات السياسية

## د. بحر: استمرار الأوضاع الكارثية في غزة سيؤدي لانهدام النظام السياسي بالكامل ويدفع نحو الانفجار بما لا تحمد عقباه



اللجنة السياسية بالمجلس حول المشروع المقدم لمجلس الأمن من قبل السلطة لإنهاء الاحتلال- أن المشروع يشكل استمراراً لمسلسل التنازلات المجانية للسيد عباس، داعياً القوى والفصائل الوطنية لبحث البدائل للرد على هذه التنازلات الخطيرة. وشدد التشريعي على أن المشروع عبارة عن كارثة أكبر من أوسلو ويفرط بالقدس وحق عودة اللاجئين، مشيراً إلى أن تقديم مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يشكل استنساخاً للفشل وتكريساً للتفرد بالقرار السياسي الفلسطيني.

حذر المجلس التشريعي الفلسطيني من انفجار الأوضاع الراهنة في قطاع غزة بسبب استمرار الأوضاع الكارثية الناجمة عن الحصار وعدم الوفاء بملف إعادة الإعمار وعدم تطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية، داعياً السيد محمود عباس إلى وقف المراهنات السياسية الخاسرة وتفعيل المقاومة بكافة أشكالها والعمل على تطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية. وأكد المجلس التشريعي -خلال جلسة خاصة عقدها الأربعاء (28 يناير) بهدف مناقشة تقرير

شعبنا الفلسطيني الذي حملنا المسؤولية، وبنصوص القانون الأساسي الفلسطيني التي تمنحنا الحق الكامل في العمل البرلماني وأداء المهام البرلمانية المنصوص عليها حسب القانون والدستور. ولفت إلى أن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني ينطلقون من أرضية الحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، وحماية برنامج المقاومة والتحرير، وقال «فما انتخبنا شعبنا إلا على برنامج المقاومة ودحر الاحتلال، وقد دفع النواب وأبناء شعبنا الفلسطيني في سبيل ذلك أثماناً باهظة من دمائهم وأرواحهم وبيوتهم ومقدراتهم إبان الحروب الصهيونية الغاشمة التي صُبت على قطاع غزة خلال السنوات الماضية».

شعبنا الفلسطيني الذي حملنا المسؤولية، وبنصوص القانون الأساسي الفلسطيني التي تمنحنا الحق الكامل في العمل البرلماني وأداء المهام البرلمانية المنصوص عليها حسب القانون والدستور. ولفت إلى أن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني ينطلقون من أرضية الحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، وحماية برنامج المقاومة والتحرير، وقال «فما انتخبنا شعبنا إلا على برنامج المقاومة ودحر الاحتلال، وقد دفع النواب وأبناء شعبنا الفلسطيني في سبيل ذلك أثماناً باهظة من دمائهم وأرواحهم وبيوتهم ومقدراتهم إبان الحروب الصهيونية الغاشمة التي صُبت على قطاع غزة خلال السنوات الماضية».

### وبال وخسران



دعا الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة محمود عباس إلى مراجعة مسيرته السياسية والوطنية، ووقف كل أشكال المراهنات السياسية الخاسرة التي لا تجلب لشعبنا سوى الوبال والخسران.

جاءت تصريحات بحر خلال جلسة للمجلس التشريعي

عقدت مؤخراً لمناقشة تقرير اللجنة السياسية بشأن توجه السلطة لمجلس الأمن لاستصدار قرار إنهاء الاحتلال، ودعا بحر قيادة السلطة إلى وقف التنسيق الأمني فوراً، والعمل على تطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية، وإعادة تفعيل المجلس التشريعي في الضفة والقطاع، والمسارعة لعقد اجتماعات الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية والدعوة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية.

مطالباً حكومة التوافق الوطني بالقيام بكل الواجبات المناطة بها حسب اتفاقات المصالحة الوطنية، وعلى رأسها المشروع في ملف إعادة الإعمار في قطاع غزة، ووقف التمييز العنصري بحق الموظفين ومنحهم حقوقهم كاملة حسب القانون.

محذراً من أن استمرار الأوضاع الكارثية في قطاع غزة، والإصرار على مواصلة النهج المشيبي لمحمود عباس والسلطة الفلسطينية، ما من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام السياسي الفلسطيني بالكامل، ويدفع الأوضاع الفلسطينية نحو الانفجار بما لا تحمد عقباه. ولفت بحر إلى أن محمود عباس وقيادة حركة فتح لم تلتزم بأي من هذه الاتفاقيات سوى تشكيل حكومة التوافق الوطني التي تم تفرغها من محتواها الوطني من خلال تنصلها من التزاماتها الوطنية والأخلاقية والإنسانية تجاه قطاع غزة وأهل الصامدين وتمييزها العنصري بين موظفي حكومة غزة السابقة والموظفين التابعين لحكومة رام الله، وتكرها لأهم واجباتها المتعلقة بالتنفيذ والإشراف على ملف إعادة إعمار ما دمره الاحتلال خلال العدوان الصهيوني الأخير على القطاع.

وأكد بحر أن رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني قررت استئناف جلسات المجلس، متسلحة بثقة ودعم

### تقرير اللجنة السياسية



بدوره استعرض رئيس اللجنة السياسية النائب محمود الزهار تقرير لجنة حول مشروع السيد محمود عباس لاستصدار قرار إنهاء الاحتلال من مجلس الأمن، ملفتاً لأن المشروع المذكور يأتي في إطار توسيع الخلافات بين مكونات الحالة الوطنية والتي

نشأت داخل الساحة الفلسطينية جراء نكوص أبو مازن وفريقه عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية، وفشل حكومة التوافق في تحقيق أي مهمة من مهامها، وأصررها على تعطيل إعمار قطاع غزة وعدم تادية واجبتها تجاه الموظفين الشرعيين.

مشيراً لأن هذا المشروع جاء ليراكم التنازلات المجانية دون موافقة أو تضيض من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وفي ظل تفسخ حركة فتح وانفصاض بعض الفصائل عنها ولم يبق سوى أسماء فصائل لا قواعد لها على الأرض.

### خطوات مرتبكة

وأشار الزهار في تقرير لجنة إلى أن السيد عباس ذهب إلى مجلس الأمن في واحدة من خطواته المرتبكة وقفزاته السياسية العشوائية لإخراجه من حرج فشل مفاوضات كيري التي استمرت لمدة عامين، دون إحراز أي نتيجة، وفي ظل مسلسل تنازلات لا متناهية بدأ بأوسلو ولم يتوقف حتى بعد تشكيل حكومة الوفاق، ملفتاً لأن السلطة انحدرت بالقضية الوطنية

بلغت الاعتداءات في ظل حكومة التوافق (١٢٢١) حالة.

### فساد مستشري

وشدد الزهار على أن السيد عباس مستمر في فسادة فهو يعلن إصراره على حصار غزة وتعطيل الإعمار وإغلاق معبر رفح، منوهاً لأنه قام مؤخراً بمصادرة المساعدات التي جاءت من السعودية لمؤسسة UNDP مدعياً لسلطته انجازاً لم تقم به، وامتنع عن دعوة الإطار المؤقت لمنظمة التحرير، وذهب في خطوات انفرادية مدمرة كان آخرها هذا المشروع الفاشل. معبراً عن أن هذه الخطوة جاءت في ظل انتصار المشروع البديل وهو المقاومة، وبدلاً من الاستفادة من آثارها على العدو يقوم بإنكارها بل وتجريمها بحجم ما صنعه العدوان الصهيوني من قتل ودمار وحصار وإنكار الحقيقة الساطعة وهي «انتصار المقاومة».

### مراهنات خاسرة

وأضاف الزهار في تقرير لجنته أن السيد عباس كان قد ذهب إلى مجلس الأمن وهو يعلم أنه لن يحصل على قرار إيجابي، بل كان الهدف عدم إحراج أمريكا إذا استخدمت الفيتو، مستطرداً بالقول: «إن موقف أمريكا عنده أهم من مصالح الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والقرار».

مشدداً على أن عباس لا زال يلعب في إطار المراهنات على الأحزاب الإسرائيلية، مراهناً على نجاح اليسار الذي أسس الكيان وشن كل الحروب على العرب، مستنكراً المراهنة السياسية لعباس وفريقه بقوله: «ولا يزال يظن السيد عباس أن خطواته السياسية قد تعطى دوراً أكبر للأوروبيين على حساب أمريكا بتبنيه الورقة الأوروبية».

### نتائج التقرير

وخلص التقرير إلى أن مشروع عباس لدى مجلس الأمن يتضمن في طياته نتائج خطيرة ذكر منها التنازل عن كل ما قدمته القرارات الأممية السابقة، والتي رفضها الشعب أيضاً والتي كان فيها العديد من القضايا الهامة المتعلقة بالأرض، وحق العودة، وتجريم الجدار وغيره، رغم أنها لم تحقق شيئاً في الواقع. بالإضافة لكون المشروع يبقى على الكتل الاستيطانية الصهيونية الكبرى في الضفة والقدس تحت السيطرة الصهيونية، موضحاً أن مشروع القرار يعترف لأول مرة أن لليهود حقاً في القدس الأمر الذي لم يعتمد عليه منظمة التحرير بقبولها قرار (٢٤٢) باسترداد الجزء الشرقي من القدس التي تم احتلالها عام ١٩٦٧م، ويفتح الباب أمام عاصمة وهمية في ضواحي القدس، محذراً من إلغاء المشروع لحق العودة إلى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م، ومن النتائج التي توصل لها التقرير أن مشروع القرار يعطي مزيداً من الوقت للعدو الصهيوني لتكريس تمده الاستيطاني، واستكمال تمزيق الضفة الغربية، وتهويد القدس، واستمرار التعاون الأمني، لمنع تصاعد برنامج المقاومة، البديل الأمثل عن برنامج التفاوض والتعاون الأمني.

### التوصيات

وأوصى الزهار أعضاء المجلس التشريعي برفض هذا المشروع رفضاً تاماً، واعتباره خطوة تنازل إضافية من منظمة التحرير التي يقودها السيد عباس، داعياً إلى ضرورة تفعيل البرامج البديلة والتي هي حق جميع الشعوب المحتلة بكل وسائل المقاومة لطرد الاحتلال



# سياسة الخسارة وتطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية

## د. الزهار رئيس اللجنة السياسية بالتشريعي يؤكد أن مشروع عباس عبارة عن قفزة سياسية عشوائية ويدعو لتفعيل المقاومة بكافة أشكالها



ملفتاً لأن الحديث عن خيانة عباس يطول ويطول وخيائته أصبحت واضحة لذلك فإنني أناشد المجلس التشريعي الممثل الشرعي الحقيقي للشعب الفلسطيني للتوحد واتخاذ خطوات حقيقية وجادة لنزع الشرعية الوطنية وليست القانونية لأن عباس قد انتهت ولايته الشرعية، ومنعه من تمثيل شعبنا في أي محفل دولي واعتباره خطراً استراتيجياً على القضية الفلسطينية.

### يجب محاكمته



الدولية أن تعطيها ما تأكله وما تشربه وما تعيش من ورائه، دون أن يقوم هو بأي دور لإغاثة أهله. معرباً عن اعتقاده بأن الرؤساء يسقطون عن عرش الرئاسة بأقل من هذه الجرائم التي يرتكبها عباس، ومؤكداً بأنه يمارس خيانة عظمى لا يجوز السكوت عليها. مطالباً بأن يتضمن التقرير خطة جماهيرية وفصائلية شاملة لعزل هذا الرئيس المزعوم ونزع جميع صلاحياته. لأن جميع مخططاته وقراراته وتوصياته وكل ما يفعله هذا الرجل هو عبارة عن طعنات في قلب الشعب الفلسطيني الذي يزعم أنه رئيس له. مشدداً على أن جميع الفصائل السياسية التابعة لمنظمة التحرير ما عدا قلة بسيطة من أبناء فتح ممن يؤيدونه يعارضون أي خطوة يتخذها عباس في إطار العمل السياسي المشبوه كتلك الخطوة التي تناولها التقرير.

### كارثة أكبر من أوسلو



من جانبها قالت النائب هدى نعيم أن مشروع عباس المقدم لمجلس الأمن هو كارثة أكبر من أوسلو التي هدمت الاقتصاد الفلسطيني من خلال ربطه بالاقتصاد الصهيوني وحولت شعبنا إلى مجموعة من الفقراء، معربة عن اعتقادها أن هناك طرفاً

آخر يشارك في الجرائم وهي المعارضة الفلسطينية المنتمية للمنظمة الفلسطينية؛ حيث تكفي بالصراخ ضد أوسلو وضد كل الاتفاقيات المذلة التي ضيعت الحق الفلسطيني وتكتفي بالاختباء خلف هذا الصراخ على أنه الفعل الوطني المطلوب منها وتجد في الانقسام شناعة للهروب من مسؤولياتها. مضيفة أن السلطة قد حلت منظمة التحرير وورثتها فلم يتبق فيها سوى هيكل ضعيف يجبره عباس ومن حوله لسلب شرعية كاذبة لشخصه وسياساته، ونادت نعيم بحل السلطة الفلسطينية بهدف إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني وإعادة بناء الهوية الفلسطينية والمشروع الوطني على أسس فلسطينية ووطنية ونزع ورقة التوت التي تغطي الاحتلال وأعوانه. لأن السلطة هي عبارة عن أسوأ وأخطر إفرازات أوسلو. وتشكيل بدلاً منها قيادة قوية يلتف حولها شعبنا الفلسطيني.

### رئيس غير شرعي



ولدى تعليقها على التقرير قالت النائب جميلة الشنطي أن الأكثر إجراماً في مشروع عباس هو تعليق استكمال الحصول على عضوية محكمة الجنايات الدولية في حال إقرار مجلس الأمن للمشروع الذي يساوي بين الضحية والجلاد، وأضافت الشنطي أن

عباس كعادته يستفرد بالقرار ويتغول على الإجماع الفلسطيني دون مشاورة أحد. مضيفة أنه يلهث وراء الشرعية الدولية ظناً منه أنها تمثل له غطاء وحماية لمواجهة شعبه ومعارضيه. ولا يريد أن يفهم أن الشرعية الدولية لا تمنح حقوقاً لأحد ولا يعول شعبنا الفلسطيني عليها لأنها كانت سبباً في ضياع حقوقنا التاريخية.

رافضة أن يبقى الرئيس المنتهية شرعيته جاثم على صدر الشعب الفلسطيني، قائلة: «فليغرب وليرحل وليترك القضية لمن يدافع عنها بالدم وليذهب هو وأمثاله إلى حيث يليق بهم». داعية للإعلان عن عقوبة ضد الرئيس غير الشرعي والمجرم بحق الشعب الفلسطيني. موضحة بضرورة صياغة مشروع قرار بديل عن مشروع عباس يحظى بإجماع وطني بما يتفق مع الثوابت والحقوق الفلسطينية.

### الخيانة وجهة نظر



فيما ثمن النائب سالم سلامة انتصار المقاومة في العدوان الأخير داعياً للاستفادة من هذا النصر بدلاً من التآمر على الشعب والقضية والمقاومة من خلال مشروع القرار، واصفاً المفاوضات بالنهج الفاشل والخيانة مستشهداً بما قاله أبو إياد خلف رحمه

الله حينما قال: «قد يأتي يوم تكون فيه الخيانة وجهة نظر». محذراً من سلسلة تنازلات سوف تلحق بمشروع عباس المقدم لمجلس الأمن.

وأضاف سلامة بأن الأضرار التي لحقت بقضيتنا على يد سلطة أوسلو والتنسيق الأمني كانت أكثر إيلاًما وفتكاً من إجراءات الاحتلال وسياساته، مشدداً على أن السلطة قفزت عن كل قرارات هيئة الأمم المتحدة مما أفقدنا أوقافاً غالية كنا نشهرها في وجه الصهاينة مما جعلهم يستمرون في الاستيطان. مطالباً بقيام جبهة إسلامية ووطنية تكشف الغطاء عن عباس وزمرته وذويهم لتقول للعالم أنه لم يعد رئيساً للشعب الفلسطيني بل هو خارج عن الاجتماع الوطني، تمهيداً لمحاكمته وكل من شارك في لقاءات التنازل منذ ما قبل أوسلو، وفي ختام كلمته دعا سلامة لإشغال المقاومة في الضفة الغربية الأمر الذي سيعجل برحيل عباس قبل الصهاينة وفق ما قال.

### مقاومة سياسية



أما النائب مشير المصري فقد حمل عباس وفريقه مسؤولية منهج التنازلات وتصفية القضية، محذراً من أن لحظة امتثاله للعدالة الفلسطينية والشعبية قد باتت قاب قوسين أو أدنى، مشدداً على أن أي اتفاق ينتقص من الحقوق والثوابت لا يمثل شعبنا،

وسنعتبره كأنه لم يكن، مشيراً لحالة الرفض الوطني والاحتقان الشعبي العام حيال التحركات السياسية لعباس وتجاوزاته الخطيرة للمؤسسات الشرعية بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني وفصائل الشعب.

قائلاً أن عودة عباس لمجلس الأمن تارة أخرى بمشروع جديد سيعتبر إصراراً على استنساخ الفشل والاستمرار بسياسة التفرّد بالقرار السياسي الفلسطيني وهو ما يحمل مخاطر كبيرة، لأنه من المتوقع أن يكون مشروع القرار الجديد أكثر تنازلاً لمحاولة إرضاء أمريكا لتمزيقه وهو ما سيكون بمثابة مقاومة سياسية حقيقية.

واسترداد الأرض والمقدسات، حتى عودة أصحاب الأرض الشرعيين. مشدداً على ضرورة الدعوة لعقد مؤتمرات شعبية في غزة والضفة والقدس، والشتات للتمسك بالثوابت، ورفض هذه التنازلات، ومخاطبة الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ودول عدم الانحياز، والمؤسسات الدولية والحقوقية في العالم بنتائج هذه المؤتمرات والتجمعات الشعبية، منادياً بضرورة تداعي الفصائل الفلسطينية والقوى الشعبية للاجتماع للبحث في البدائل للرد على هذه التنازلات الخطيرة.

### مداخلات النواب كرزاي فلسطين



بدوره قال النائب إسماعيل الأشقر أنه بات واضحاً أن الرئيس عباس أضحى يشكل خطراً على القضية والشعب الفلسطيني، الذي قدم مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين من أجل نيل الحرية والاستقلال؛ فالسيد

عباس قرّم هذه القضية العادلة لتضييع الحقوق والثوابت التي أصبحت في عهده متغيرات يفاوض عليها. مشيراً لأن عباس تخلى عن القدس وحقوق العودة واللاجئين. كما تخلى عن ثلثي فلسطين وقسم الشعب الفلسطيني وزرع الفتنة والفرقة بين أبنائه وتآمر على الرئيس ياسر عرفات للتخلص منه. وهو متهم رئيسي في هذه القضية لأن عرفات اعتبره كرزاي فلسطين.



### خيانة عظمى

أما النائب مروان أبو راس فقد ذكر لدى تعليقه على التقرير أن عباس يتعامل مع غزة على أنها شيء آخر كأنها ليست جزء من فلسطين، ويتباكى دوماً بقوله أنها منطقة منكوبة يتفطر قلبه عليها حسرة على جوع أبنائها لذا على المؤسسات



## تقرير اللجنة السياسية يدعو القوى والفصائل لبحث البدائل للرد على هذه التنازلات الخطيرة

### النواب يعتبرون تقديم مشروع قرار جديد لمجلس الأمن استنساخاً للفشل وتكريساً للتفرد بالقرار السياسي



تتلخص بتحول مشروع التحرر الوطني إلى مشروع سلطة، هذه السلطة أصبحت تتقلص إلى أن تحولت لوكالة أمنية تعمل وفقاً لشروط الاحتلال ورؤيته.

مضيفاً أن عباس تحديداً يقوم بعملية تفكيك ممنهجة للحركة الوطنية الفلسطينية وعملية تفكيك للقضية الفلسطينية بل الذي يستمع لحديث عزام الأحمد بالأمس يتضح له أن هناك عملية ممنهجة لتصفية الخصوم السياسيين لأنه يتنصل من كل ما تم التوقيع عليه في اتفاقيات المصالحة في داخل الساحة الفلسطينية.

مطالباً باتخاذ قرارات مهمة متمثلة بإعلان قطاع غزة منطقة متحررة من الاحتلال ومن اتفاقية أو سلو وإجراء انتخابات عامة لإيجاد إطار وطني لإدارة القطاع باعتباره منطقة محررة وبشكل نواة مشروع لتحرير بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

ودعا العبادسة لعقد مؤتمرات وطنية جامعة يتم إعدادها على أعلى مستوى في غزة وفي الضفة الغربية وفي الشتات من أجل انتخاب قيادة وطنية تتولى مهمة إعادة بناء منظمة، واعتبار حكومة الوفاق باطلة وغير شرعية وأن يقدم وزراء هذه الحكومة للمحاكمة باعتبار أنهم منتحلون لصفاتهم ولم يحصلوا على الشرعية القانونية من هذا المجلس.

مطالباً جميع الدول العربية وأحرار العالم بتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه وتقرير مصيره لأن هذه المهمة ليست سهلاً. قائلًا: «لنا حوالي تسع سنوات من يوم تولينا هذا المجلس ونحن ندور في حلقة مفرغة دون أن نقدم مشروع بديل يبلور سياسياً لكي يجمع الصف الفلسطيني ويوحده.

#### انتخابات عامة



فيما ثمن النائب خليل الحية تقرير اللجنة السياسية ودعا لإعادة صياغته وترجمته وتعميمه على أوسع نطاق، وإيصاله للمؤسسات الدولية وجامعة الدول العربية ليعلم العالم أن هذا المشروع لا يمثل الشعب الفلسطيني، موضحاً

للسعي لجعل التقرير مذكرة

تاريخية تقدم للأمم المتحدة ولكافة البرلمانات وتعمم على قطاعاتنا السياسية والفكرية وطلاب الجامعات والمدارس ليتم تشكيل موقف تاريخي واضح.

وشدد الحية على أن المخرج الحقيقي للحالة الوطنية هو الذهاب إلى الانتخابات العامة، للخروج من الحالة الفلسطينية المتردية بسبب إجراءات محمود عباس المتسلطة وسياساته المتهورة.

#### سلطة عميلة



بدوره شكر النائب خميس النجار اللجنة السياسية على تقريرها الذي قال أنه يبين بعض الحقائق والجوانب الخطيرة. مشيراً لأن الجميع يعلم بأن بعض الدول العربية والسلطة الفلسطينية إنما هم وكلاء أمريكا وأوروبا وتم إيجادهم بهدف خدمة إسرائيل،

مضيفاً بأن من يعتقد أن السلطة تقوم في يوم من الأيام بدور وطني فهو ساذج لأنها وجدت في الأصل لحماية إسرائيل بمعنى أنها أي السلطة مشروع أممي وليس وطني.

وتساءل النجار قائلًا: «هل السياسيين الإسرائيليين أغبياء لهذه الدرجة ليحضروا سياسيين فلسطينيين يدقوا أول مسمار في نعش دولتهم وكيانهم المزعوم؟ فلا بد أن يكون لنا موقف».

وهي تمثل أكثر من ٦٥٪ من مساحة الضفة ثم جاءت الاتفاقيات اللاحقة أسوء من أو سلو وانتهى الأمر مؤخراً بالاعتراف بيهودية الدولة كما أن توريط الشعب الفلسطيني في مديونية أكثر من خمس مليارات يعني أن هذا المبلغ هو ثمن فلسطيني وثمن ثوابت الشعب الفلسطيني ولعل الأسوأ من كل ذلك هو المقايضة فيه من خلال تكميم الأفواه، واستخدام فرق الفن والرقص ونشر الخمر والمخدرات وصلات القمار في الضفة تهيئة للتطبيع مع الاحتلال ونسيان الوطن.

ونوه الأسطل لأن المقاومة هي الطريق لحل أزمتنا والتخلص من واقعنا الكارثي، لأنها هي التي تورث الصهاينة والاحتلال قناعة بأن التنسيق مع السلطة لن يشفع لهم وهم يفقدون الأمن عبر المقاومة المتصاعدة إن شاء الله وقد استطاعت المقاومة في غزة أن تقلب النظرية الصهيونية الأمنية رأساً على عقب وصار جيش الصهاينة جيش دفاع بالفعل حين طوق نفسه بالجدار والقباب الحديدية وما إلى ذلك وكما أن المقاومة هي أفضل السبل لإنهاء أزمتنا الاقتصادية فإن الصحابة يوم أحد بايعوا على المقاومة والجهاد وهم محرمون ووعدهم الله بغنائم كثيرة باختصار إن هذا التقرير وهذه المداخلات التي أثنى على الغالبية العظمى منها تأتي في إطار أن مجاهدة المنافقين وهو واجب شرعي.

## النواب: المشروع عبارة عن كارثة أكبر من أو سلو ويفرط بالقدس وحق عودة اللاجئين

#### وثيقة فردية



أما النائب جمال نصار فقد أكد في مداخلته على خطورة القرار على اعتبار أنه دعا للاعتراف بالاحتلال والتخلي عن الحقوق والثوابت الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه يدعو للتطبيع مع الاحتلال وتمديد المفاوضات والتحريض على المقاومة

إقليمياً ودولياً تمهيداً للقضاء عليها، ودعا إلى اعتبار القرار المقدم إلى من قبل الرئيس وثيقة فردية لا تمثل الشعب الفلسطيني، منوهاً لضرورة تشكيل لجنة برلمانية من رؤساء اللجان السياسية والقانونية في المجلس التشريعي للوقوف على مخاطر القرار بشكل أعمق ومن ثم توضيح الأمر لعموم المواطنين

مطالباً بتشكيل فريق عمل من السياسيين والقانونيين والخبراء لدراسة المشاريع والقرارات التي من المفترض أنها تعبر من وجهة نظر الشعب الفلسطيني قبل التوجه بها لأي جهة دولية، بما يضمن حقوق شعبنا بدلاً من إضاعتها على يد تجار السياسة.

#### تفكيك القضية

من جهته قال النائب يحيى العبادسة إن منظمة التحرير وقياداتها الفاشلة قادتنا لأزمة كبيرة وعظيمة،

على مجلس الأمن سيكون أسوء فهناك نوايا لتعديله ليكون مقبولا لدى أمريكا والاحتلال الصهيوني، مضيفاً ضرورة مراسلة البرلمانات الدولية وتحذيرها من خطورة التعاطي مع مثل هذه المشاريع.

#### الاحتلال المستفيد الأول



أما النائب محمد شهاب فقد أكد أن الاحتلال هو المستفيد الأول والآخر من مثل هذه المشاريع التي تقدم تنازلات مجانية وتجعل لليهود حق في القدس، محذراً من أن أي مشروع قادم سيكون أكثر تنازلاً، وبالتالي لن يستطيع المفاوض الرجوع إلى نقطة أخرى أقوى من الحالية على كل ما فيها من تنازل ورفض شعبي وخيانة واضحة.

وشدد على أن هذا المشروع سيكون بعده ضغط كبير للعودة إلى المفاوضات المذلة وإشغال الرأي العام بدورة مفاوضات عقيمة مذلة لن تؤدي ثمارها، مع علمنا بأن الاحتلال هو المستفيد بأن أعطى مجال بوجود قرار واضح سيقدم مباشرة لإقراره بمشروع يهودية دولة الاحتلال. ويترتب عليه هجرة وتهويد وتهديد البقية الباقية من الفلسطينيين حجراً وشجراً،

ودعا عباس لمصارحة الشعب الفلسطيني بفشل المشروع السياسي بدل من هذه المكابرة، وطالبه بالعودة للمربع الوطني والحضن الشعبي للتوافق على إستراتيجية وطنية موحدة قائمة على قاعدة التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية.

#### وصمة عار



إلى ذلك قال النائب يوسف الشرافي أن محمود عباس يمثل وصمة عار في تاريخ القضية الفلسطينية، لأنه يعمل جاهداً للقضاء التام على ثوابت هذا الشعب، ويؤكد في كل يوم عدم إيمانه بالمقاومة بل ويتباهى أنه لم يطلق طلقة واحدة بحياته ويفتخر أنه لم

يسمح لأهل الضفة بالتضامن مع غزة خلال العدوان الأخير عليها، وأضاف الشرافي إن عباس يتمتع وجهه غضبا عند اختطاف ثلاثة من الصهاينة، أما الآلاف المؤلفة من الأسرى في سجون الاحتلال فهم لا يمثلون شيء بالنسبة له.

منوهاً لأن عباس قصد أن يقول للشعب من خلال تصريحاته التي جاءت بعد الانتصار في معركة العصف المأكول أن المقاومة لن تنجز لكم التحرير ولن توصلكم إلى مرادكم، مضيفاً لأنه يسعى لمعاقبة الشعب الفلسطيني لاحتضانه للمقاومة.

وأكد الشرافي على أن عباس لا يحارب فئة دون الأخرى في غزة، بل هو يعلن الحرب على كل ما يمت لغزة بأي صلة، ويناصب كافة الشرفاء وفصائل المقاومة العداء الشديد، منوهاً لموازنة السلطة التي لا تشتمل على تنمية غزة ومشيراً لقيام السلطة بقطع رواتب المتقاعدين في قطاع غزة.

منادياً الفصائل الفلسطينية باتخاذ موقف واضح لنزع الشرعية عن هذا الرجل المنتهى الشرعية القانونية أصلاً.

#### مشروع هابط



بدوره أعرب النائب محمد فرج الغول عن اعتقاده أن ارتكاب الاحتلال جرائمه ومجازره ضد الشعب الفلسطيني الهدف منه تمرير مثل هذه المشاريع التي تصب في مصلحة الاحتلال الصهيوني والاعتراف به، واصفاً إياه بالمشروع الهابط. مؤكداً بأنه لم يأتي

في التاريخ الفلسطيني زعيم أو مسئول تجرأ على تقديم مثل هذا المشروع الذي يعتقد بأنه الأسوأ في تاريخ القضية الفلسطينية، وهو أقل مما أقره المجتمع الدولي في قراراته الدولية المتكررة على الرغم من رفضنا لتلك القرارات لكونها لا تعيد الحق لشعبنا.

وأشار الغول إلى أن الإجراءات التي تتخذها السلطة في معظمها مشبوهة سواء التنسيق الأمني والتباطؤ في ملاحقة الاحتلال أو المشاركة الكاملة في حصار قطاع غزة أو ملاحقة المقاومة أو غير ذلك. واستهجن الغول من تجاهل مقدم هذا المشروع للمجلس التشريعي صاحب الولاية الحصرية لمناقشة مثل هذه المشاريع قبل تقديمها للجهات الدولية وذلك بهدف تعطيل التشريعي سواء من خلال التنسيق مع الاحتلال لاختطاف النواب، أو بإغلاق أبوابه أمام النواب ومنعهم من دخوله لممارسة مهامهم المشروعة.

ودعا لتحميل عباس وفريقه المسؤولية الكاملة عن هذه المشاريع المشبوهة واعتباره مطلوباً للعدالة الفلسطينية لمحاسبته على اغتصابه السلطة وما يتبعها من تصرفات وجرائم بحق الشعب الفلسطيني وقضيته، ولفت لضرورة دعوة النواب للالتحاق بجلسات التشريعي وتنبههم لأن استمرار تعطيل التشريعي من شأنه أن يسهل تمرير مثل هذه المشاريع.

محذراً من أن المشروع القادم الذي سيعرض مجدداً



## اللجنة الاقتصادية تعقد جلستي استماع لنائب مدير عام الهيئة العامة للبترول ولوكيل وزارة الاقتصاد

للشركات والمحلات التجارية، كما تساءل عن واقع الاستيراد والتصدير وخاصة بأن لدينا سلع تصدر مثل الورد والتوت الأرضي والبندورة والبطاطا.

في حين وجه النائبين يوسف الشرافي ويونس الأسطل تساؤلات حول مراقبة الموازين وخاصة لدى بائعي الدواجن، مستفسرين عن الإجراءات التي تتخذها وزارة الاقتصاد نحو البضائع والمواد الغذائية الفاسدة والتي قد تبلغ العديد من الأطنان وكيفية التعامل معها.

بدوره أوضح عويضة أن الوزارة في السابق كانت لا تتبع سياسة توحيد الأسعار ولكنها بدأت منذ فترة توحيد الأسعار وبدأت بتوحيد سعر ربطة الخبز، وسعر كيس الطحين، والأسمنت والحصمة، وغيرها من مواد البناء.

منوهاً أنه في الكثير من السلع من يتحكم بالأسعار منطقة البيع بحيث يختلف السعر من مكان لآخر لما يدفع التاجر من إيجار للمحل لذلك تجد التباين من منطقة لأخرى لذلك لا نستطيع ضبطها بشكل كامل، مضيفاً " وضعنا حد للتلاعب بأسعار كرتونة البيض بحيث لا تتجاوز ١١-١٠ شكيل لكن في ظل المنخفض الجوي

وزيادة الطلب ونقص الكمية حيث أدى ذلك لارتفاع السعر ليصل إلى ١٦-١٨ شكيل للكرتونة الواحدة ولكن بعد ذلك قمنا بضبطها بالتوافق مع المزارعين ووزارة الزراعة والموزعين.

ولفت عويضة لأن وزارته وطواقم العاملين بها لا يدخرون جهداً بغية حماية المستهلك ضبط الأسعار واستقرارها، منوهاً لأنهم يبذلون أقصى ما يستطيعون من جهد لخدمة المواطن الفلسطيني.



ارتفاع الأسعار ودور دائرة حماية المستهلك. ووجه رئيس اللجنة التساؤلات للمهندس عويضة حول الوضع الاقتصادي وعدم استقرار الأسعار لبعض السلع الأساسية بشكل متدرج وعدم عودتها لسعرها الرئيسي بعد انخفاض سعر المواد الخام، كما تساءل حول تقصير دائرة حماية المستهلك بدورها وخاصة في التباين في الأسعار للسلعة الواحدة بين منطقة وأخرى، ووصول العديد من الشكاوى على سوء معاملة مدير الدائرة

البلاد مؤخراً لم تدخل القطاع سوى سيارتين يومياً وتم تخصيصها للمخابز والمنشآت الحيوية للحفاظ على استمرار عملها، معبراً عن أمله بأن تقوم السلطة بزيادة نصيب قطاع غزة من الغاز بتزويد الكمية المرسله لتصل لعشرين سيارة بدلاً من ثمانية سيارات للتغلب على الأزمة الحالية.

الاستماع لوكيل وزارة الاقتصاد إلى ذلك عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد حاتم عويضة لمناقشة

مستخدمي الغاز من السائقين الأمر الذي مكنا من توزيع ٢٠٠ ألف أنبوبة على المواطنين نتيجة لذلك التقليل".

ونوه الشنطي لأن الحملة التي نظمتها شرطة المرور خلال الشهرين الماضيين بمحافظات القطاع لم تحقق النتائج المرجوة منها، ولكنها قلصت الكمية المستخدمة للسيارات إلى حد ما ولم تنهي الأزمة.

مشيراً لأن أيام المنخفض الجوي الذي ضرب

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي جلستي استماع لنائب مدير عام الهيئة العامة للبترول أحمد الشنطي، ولوكيل وزارة الاقتصاد حاتم عويضة، وقد ترأس الجلسة رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان وحضرها أعضاء اللجنة النواب، سالم سلامة، يوسف الشرافي، ويونس الأسطل، وذلك يوم أمس بمقر المجلس التشريعي، وقد عقدت الجلسة الأولى بهدف مناقشة أزمة نقص غاز الطهي في محافظات القطاع. بينما ناقشت الجلسة الثانية ارتفاع الأسعار ودور دائرة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد.

وافتح النائب عدوان الجلسة الأولى مرحباً بالشنطي ومعبراً عن ضرورة العمل الفوري بغية إيصال الغاز لكل بيت فلسطيني، متسائلاً حول سبب تعبئة ٦ كيلو للمواطنين بدلاً من ١٢ كيلو، كما تساءل عن سبب الأزمة الحالية للغاز في قطاع غزة.

وتساءل عدوان عن من يقف وراء هذه الأزمة وكيفية الخروج منها، والإجراءات التي اتخذتها الهيئة لزيادة الكمية، وهل من إجراءات أو تعليمات اتخذتها الهيئة لمواجهة استخدام الغاز من قبل أصحاب سيارات الأجرة.

بدوره أوضح الشنطي أن سبب الأزمة هو تقليص الكمية التي تأتي من المعبر، فأصبحت بدل دخول ١٢ سيارة تقلصت إلى ٨ سيارات وهذا هو سبب شح الغاز في هذه الفترة، وقال الشنطي: "لجاناً وبالتوافق مع الجهات المعنية إلى حل سريع وهو أن يتم تعبئة ٦ كيلو للأنبوبة الواحدة بدلاً من ١٢ ليصل الغاز إلى جميع المواطنين وقمنا بحملات تفتيشية على السيارات واستطعنا تقليص نسبة

## اللجنة الاقتصادية تعقد جلسة

### استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة



عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل بمقر المجلس التشريعي بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان، والنائبين، يوسف الشرافي، وسالم سلامة.

وبين النائب عدوان أن الجلسة جاءت بهدف للاستماع لنائب رئيس سلطة الطاقة حول مشاكل الكهرباء وعدم انتظام البرنامج، والخلافات الموجودة بين رئيس السلطة ونائبيه فيما يتعلق بكفاية سولار المحطة المفترض أنه يغطي برنامج ٨ ساعات، كما أن الجلسة من شأنها البحث في آفاق الحلول

المقترحة لتجاوز الأزمة الأكثر تأثيراً على المواطنين وفئات المجتمع كافة.

و فيما يتعلق بالبرنامج أكد الشيخ خليل عدم انتظامه خاصة في غزة، أما بقية المناطق فالبرنامج استقر على (٨) ساعات، منوهاً وهذه المدة قد تتغير بعد ما يقرب من شهر، أما برنامج مدينة غزة فقد يستمر عدة أيام بشكل غير منتظم، ثم تقوم شركة التوزيع بالعمل على تثبيت البرنامج بحيث يكون واضح لجميع سكان المدينة.

بدوره قال النائب عدوان أنه: "فيما يتعلق بالخلافات بين الشيخ خليل وكتاتنة رئيس السلطة برام الله هناك مناقشات سياسية حيث أن مشاكل الكهرباء انعكست على مصداقية المعلومات المقدمة من رام

الله إلى غزة وبالمناسبة فهي غير دقيقة". أما حول كمية الكهرباء سواء تلك الواردة إلى قطاع غزة، أو المولدة من الشركة الوحيدة فيه، والتي تناولتها مؤخراً بعض البيانات الصحفية الصادرة عن بعض الفصائل والمؤسسات فهي مخالفة للحقائق وليست صحيحة لأن الخط (١٦١) غير موجود على أرض الواقع.

وأشار النائب عدوان لوجود دراسات وخطط سيتم تنفيذها حتى نهاية العام كما ذكر نائب رئيس سلطة الطاقة ومنها تركيب العداد الذكي، وقد قامت الشركة بعمل تطبيق تجريبي على منطقة محددة في إحدى أحياء مدينة غزة، مشيراً لأن تلك التجربة قد تكملت بالنجاح وبالتالي سيتم تعميم التجربة

ونقلها لأحياء أخرى في القريب العاجل، مشدداً على أن الخطط الموضوعة لدى السلطة تشير إلى أنه في القريب سيكون هناك اضاءة لمعظم سكان قطاع غزة لحين نشر العدادات الذكية في محافظات القطاع كافة.

وأضاف "هذه العدادات ستعطي جزء من الكهرباء لاستخدام الاضاءة وبعض الاجهزة الكهربائية قليلة الجهد الكهربائي، تطبيق هذه الخطة يحتاج لبعض الشهور القليلة، وبعد نجاح هذا النظام في تل الهوى سيتم تطبيقه في بيت حانون والشجاعة".

وأكد النائب عدوان أن سلطة الطاقة في غزة تبذل جهداً كبيراً للخروج من هذه الأزمة، وهناك حلول ابداعية تعمل السلطة على تنفيذها.

## لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي

### تعقد جلسة استماع لنائب رئيس سلطة المياه



الجوفية والذي بدوره يؤدي إلى اندفاع مياه البحر باتجاه المياه الجوفية ويسبب ملوحتها.

وأضاف البنا أن الخلل يكمن في التعدي الجائر على مصادر المياه من قبل المحتل الصهيوني، مبيناً أن هناك مشاريع مستقبلية لعمل محطات تحلية مياه البحر، لكنها تصطدم بواقع التكلفة المالية الباهظة وعدم وجود مصادر تمويل من قبل المانحين، مؤكداً أن سلطة المياه لديها خطة للاستفادة من مياه الامطار على مستوى محافظات قطاع غزة.

وفي ختام اللقاء شكر النائب الأشقر سلطة المياه مؤكداً على ضرورة تنظيم ورشة عمل برعاية المجلس التشريعي تشترك بها كل الأطراف المعنية والخبراء والمختصين في هذا المجال لمناقشة هذه القضية الخطيرة ووضع التصورات والحلول المناسبة لمعالجتها.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لنائب رئيس سلطة المياه مازن البنا وذلك بمقر المجلس بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، وأعضاء اللجنة النائبين: سالم سلامة، ومروان أبو راس.

افتتح النائب الأشقر الجلسة ملفتاً إلى أهمية قضية المياه في غزة والتي تهم جميع شرائح المجتمع وتعد من أبسط وأهم مقومات الحياة الإنسانية، مطالباً سلطة المياه وضع اللجنة في صورة الوضع المائي في قطاع غزة.

من جانبه أكد البنا على ضرورة وضع حلول عملية لهذه الأزمة الخطيرة والتي يجب أن يتداعى لها الجميع، محذراً من أن القطاع يعاني عجزاً سنوياً في المياه يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب، ملفتاً إلى هبوط مستمر في منسوب المياه





## آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

### لا يعذب بالنار إلا الجبار

تصرف شديد الوحشية ومشهد يمزق القلوب، وفعل يندى له جبين الإنسانية، ونهاية مأساوية تلك التي كانت بانتظار الطيار الأردني معاذ الكساسبة على يد تنظيم الدولة، فأى إنسان هذا الذي أعطي الضوء الأخضر لهذه الفعلة القبيحة والجريمة النكراء، وأي قلب هذا الذي نفذ الجرم الكبير بحق إنسان الأصل أنه يتمتع بحقوق الأسير كاملة غير منقوصة، وهو يدين بدين الإسلام.

الأدهى والأمر أن الجريمة الكبرى هذه قد ارتكبتها من يقول أنه مسلم، وهم يسوقون أنفسهم وتنظيمهم على أنه جهة إسلامية وذو مرجعيات دينية، إنهم يطيلون اللحى، ويصلون كما نصلى، ويعتقدون أنهم على حق، لكنهم يقتلون الأبرياء وغير الأبرياء دون الحاجة لأي مسوغ ديني أو شرعي لذلك، ويعكسون من حيث يدرون أو لا يدرون صورة قبيحة عن الإسلام.

نحن هنا لا يمكن لنا أن نقر فعلاً كهذا لأنه اعتداء وحشي يعكس همجية فاعليه بالدرجة الأولى ولا يعكس سماحة ديننا العظيم، ولا يمثل هذا التصرف الغبي سياسياً واجتماعياً هدى النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو نبي الرحمة الذي حمل قيم الإنسانية والعدالة، وجاء بالسماحة للمسلمين وغير المسلمين، ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ).

الإرهاب الممارس من قبل داعش وتحديداً عملية قتل الطيار الأردني حرقاً ليست من الدين ولا من الإسلام في شيء، فقد جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال إن وجدتم فلا تقاتلوا ولا تقاتلوا من قريش فاحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج إنني كنت قد أمرتكم أن تحرقوا فلا تقاتلوا ولا تقاتلوا من قريش فاحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج إنني كنت قد أمرتكم أن تحرقوا فلا تقاتلوا ولا تقاتلوا من قريش فاحرقوهما بالنار.

أي أنه تراجع صلى الله عليه وسلم عن قراره القاضي بحرق الرجلين بالنار واكتفى بقرار قتلهم بالطرق التي أقرها الإسلام دون تعنيف ولا تمثيل ولا تشويه كيف لا وهو نبي الرحمة الذي روى عنه ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وسلم «لا تعذبوا بعذاب الله عز وجل» أي لا تقتلوا من يستحق القتل حرقاً بالنار.

بل وأكثر من ذلك فقد تألم النبي صلى الله عليه وسلم لإحراق بيت للنمل كما جاء عن ابن مسعود قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فمررنا على قرية نمل قد أحترقت فغضب النبي وقال إنه لا ينبغي لبشر أن يعذب بعذاب الله عز وجل، حتى النمل في شربعتنا لا يحرق، فلا أدرى كيف أقدم هؤلاء القتل الجاهلون بقواعد ومفاهيم وقيم دين الإسلام العظيم دين السماحة على فعلتهم غير الإنسانية مطلقاً.

إن هؤلاء يشوهن الإسلام ويلحقون الأذى بسمعة المسلمين في كل العالم، فعلى أصحاب الفقه والسادة العلماء والمؤسسات العلمية والدينية في العالم الإسلامي أن يأخذوا دورهم الريادي في توضيح قيمنا وأخلاقيات إسلامنا وسماحتنا حتى لا تبقى سمعتنا مرهونة بتصرفات من لا رحمة في قلوبهم، وعلى العالم الإسلامي أن يجد طريقة مناسبة للتعامل مع هذا الإرهاب المذموم.

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ

### ابنه وزوج ابنته معتقلون أيضاً

## النائب قفيشة صاحب أطول اعتقال إداري، وابنته: لم أعش مع أبي سوى ثلاث سنوات



الحادث الحصانة الدبلوماسية التي من المفترض أن النواب يتمتعوا بها.

ومن الجدير ذكره أن نواب الشعب الفلسطيني المعتقلون في سجون الاحتلال، يعتبرون سابقة غير معهودة، إذا أنه لا يجري أي نظام في العالم على اعتقال نواب منتخبين ديمقراطياً ويتمتعون بالحصانة البرلمانية، إلا أن الاحتلال يعتبر نفسه دولة فوق القانون، ويمارس جرائمه بعيداً عن المحاسبة والمساءلة.

وكانت العديد من المؤسسات البرلمانية الدولية قد طالبت بالإفراج عن النواب الفلسطينيين المعتقلين فوراً والتوقف عن استهدافهم وملاحقتهم، إلا أن هذه النداءات لم تلق أي استجابة حتى الآن، لأن الاحتلال يصمم آذانه عن الاستجابة لنداءات المؤسسات الحقوقية الدولية منها والمحلية.

في منتصف الليل، مشيرة إلى أن زوجها لم يمكث في المنزل سوى أربعة أشهر بعد اعتقاله قبل الأخير، وما لبثت قوات الاحتلال أن اختطفته مرة أخرى، وهو معتقل حتى الآن وقد تم التمديد له أربعة مرات إدارياً، مدة كل حكم منها ستة أشهر. أما ابنته آلاء ١٤ عاماً، فأكدت أنها لم تعيش مع أبيها سوى ثلاث سنوات أو أربع على أقصى تقدير، وقضت معظم طفولتها في غيابه، إضافة إلى أنه لا يتم السماح لها بزيارة والدها، ولم تره منذ اعتقاله الأخير في بداية عام ٢٠١٣.

النائب قفيشة هو واحد من أكثر من عشرين نائباً مختطفين في سجون الاحتلال منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وسياسة التعذيب التي تنتهجها سلطات الاحتلال في التعامل مع نواب الشرعية الفلسطينية، واختطافهم من بين عائلاتهم قصراً، وتغيبهم لسنوات في السجون، هو أحد الأساليب التي يمارسها الاحتلال، لثني هؤلاء النواب عن القيام بواجبهم تجاه أبناء شعبهم، ومنعهم من أداء دورهم البرلماني والتشريعي وللحد من أنشطتهم الاجتماعية والشعبية، ضاربه بعرض

"بعد أن أنجبت أول ابنتين كان أول اعتقال لأبوانس، ومن بعدها توالى سنوات الاعتقال والإفراج، وكبر البنات والأولاد وقضوا حياتهم ومناسباتهم معظم الوقت في غياب أبيهم، لم يكن موجوداً لدى دخول بعضهم المدرسة، ولم يكن موجوداً

النائب قفيشة هو أحد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة الخليل ومن نواب كتلة التغيير والإصلاح المختطفين في سجون الاحتلال، وهو صاحب أطول اعتقال إداري في سجون الاحتلال، لديه من البنات ستة ومن البنين اثنين، أحدهما معتقل معه في سجن عوفر، بالإضافة لزوج ابنته المعتقل أيضاً، وقد بلغ مجموع ما قضاه النائب قفيشة في سجون الاحتلال حتى الآن ١٤١ شهراً، حسب ما صرح به مدير مركز أحرار لحقوق الإنسان.

وقد تعرض قفيشة لتسعة اعتقالات متتالية لدى الاحتلال بالإضافة لإبعاده مدة ثمانية أشهر لمرج الزهور عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك الوقت يتعامل الاحتلال بطريقة انتقامية مع النائب قفيشة، ويحاول بشتى الوسائل استنزاف طاقاته وقدراته من خلال إبقائه رهن الاعتقال الإداري دون أن يكون هناك أي تهمة يوجهها له.

تقول زوجة النائب قفيشة خلال اتصال أجرته معها صحيفة البرلمان أن الاعتقال الأخير لزوجها كان في شهر فبراير من العام ٢٠١٣، عندما أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام المنزل



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تعقد جلسة استماع لرئيس ديوان الموظفين العام المستشار محمد عابد